APLC/MSP.9/2008/WP.9
17 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الموعد المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية، موجز تنفيذي

مقدم من موزامبيق*

مقدمة

١- تقع موزامبيق على الساحل الجنوبي الشرقي لأفريقيا. تحدها جنوب أفريقيا وسوازيلند جنوباً، وزمبابوي غرباً، وزامبيا وملاوي من الشمال الغربي، وتنزانيا شمالاً، والمحيط الهندي شرقاً. تعد البلد الخامس والثلاثين الأكبر في العالم من حيث مساحته البالغة ٣٨٠ ٧٩٩ كيلومتراً مربعاً. وتنقسم موزامبيق إلى عشر محافظات (نياسا، وكابو ديلغادو، ونامبولا، وزامبيزيا، وتيتي، ومانيكا، وسوفالا، وإنهامباني، وغازا، ومابوتو). وتنقسم المحافظات بدورها إلى ١٢٨ مقاطعة. وتنقسم المقاطعات أيضاً إلى مراكز إدارية تضم بلدات، وهي أدنى مستوى جغرافي للإدارة يتبع الحكومة المركزية. ومنذ عام ١٩٩٨، أنشئت ٣٣ بلدية في موزامبيق.

٢- وعرفت موزامبيق أحد أقسى التحديات في العالم فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد المزروعة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وكذا أطول الاستجابات المتواصلة لهذا التحدي. وبالرغم من إحراز تقدم مدهش خلال فترة تمتد إلى ما قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن حجم التحدي الذي تواجهه موزامبيق يفسر إلى حد كبير التحديات الكبرى التي لا تزال ماثلة. وبالرغم من التحديات، فإنه لمن دواعي اعتزاز موزامبيق أن تعلن وهي تطلب تمديد الموعد المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية عن وجود ضوء في نهاية النفق وأن الهدف قريب المنال. ويمكن لجمهورية موزامبيق الوفاء فعلياً بالتزاماتها في فترة زمنية قصيرة نسبيا، عن طريق استثمار متواضع نسبياً من جانبها ومن جانب المجتمع الدولي.

* قدِّمت هذه الوثيقة بعد التاريخ المحدد بمجرد ورودها إلى الأمانة.

أين وصل العمل الذي أنجز حتى الآن في إطار البرنامج الوطني لإزالة الألغام في موزامبيق؟

٣- سجلت دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية عام ٢٠٠١ وجود ٣٧٤ ١ منطقة مشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد مجموع مساحتها ٠٦٣ ٦٨٩ ٥٦١ متراً مربعاً. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن ما يقارب ١,٥ مليون شخص يمثلون ٩ في المائة من ساكنة موزامبيق يعيشون في ٧٩١ مجتمعاً محلياً معرضاً لخطر الألغام في جميع محافظات موازامبيق العشر. وبالرغم من أن الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية شابتها نواقص كبيرة ومن أنها بالغت بشكل كبير في تقدير حجم التحدي، فقد كانت أساساً لا بد منه.

٤- وتشعر موزامبيق بالاعتزاز إذ تؤكد أنها وفت، فيما يتعلق بمحافظات كابو ديلغادو ونياسا ونامبولا وزامبيزيا، بالتزاماتها بموجب الفقرة ٢ من المادة ٥ بأن "تبذل كل جهد لتحديد جميع المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي يعرف أو يشتبه في أنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد" والفقرة ١ من المادة ٥ بـ "تدمير أو ضمان تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة". وبفضل العمل الذي اضطلعت به منظمة "هالو ترست" إلى حد كبير، في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، نفذت ٥٥٢ مهمة لإزالة الألغام و٦٠٤ ١ مهام لإزالة الذخائر المتفجرة في هذه المحافظات، حيث طهر ٢٤٩ ٤٥٤ ١٠ متراً مربعاً (إلى جانب ٢٣٤ كلم من الطرق) ودمر ١٦٧ ٩٩ لغماً مضاداً للأفراد و٦٢٠ ١ لغماً مضاداً للمركبات و٣٥٩ ٢٢ قطعة ذخيرة غير منفجرة.

٥- وفيما يتعلق بمحافظات تيتي ومانيكا وسوفالا وإنهامباني وغازا ومابوتو، ليس في مقدور موزامبيق بعدُ إعلان إتمام الأعمال، ومن ثم فإن ثمة مناطق في هذه المحافظات هي التي يهمها طلب التمديد. ومنذ عام ١٩٩٣، اضطُلع بأنشطة إزالة الألغام في هذه المحافظات بدرجات متفاوتة، عن طريق البرنامج المعجل لإزالة الألغام، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وقوات الدفاع الموزامبيقية، ومؤسسة رونكو الاستشارية، والمنظمة الدولية للمعوقين، ومنظمة "مناهضي الألغام" (MgM)، وبعض الشركات التجارية المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية.

٦- ومن بين المناطق الـ ٨١٦ التي حددتها الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية عام ٢٠٠١ في محافظات تيتي ومانيكا وسوفالا وإنهامباني وغازا ومابوتو، ألغيت ٣٩٠ منطقة وتم تبيان أن ٢٤٥ منطقة قد سلمت عن طريق المسح التقني والتطهير. ويبقى إذن ١٨١ موقعاً من المواقع الأصلية التي حددتها الدراسة الاستقصائية. ومن أصل أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ١٨٦ متر مربع من المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام التي حددتها الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠١ في هذه المحافظات، ألغي أكثر من ٣٧ في المائة من هذه المساحة وسلمت مناطق أخرى عن طريق المسح التقني والتطهير.

٧- وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، عهدت موزامبيق إلى منظمة "هالو ترست"بإجراء "تقييم أساسي" استجابة للحاجة إلى بيانات أكثر دقة لدعم عملية التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ أنشطة التطهير وإتمام تنفيذ المادة ٥ في محافظات تيتي ومانيكا وسوفالا وإنهامباني وغازا ومابوتو. ويتضمن ذلك التوفيق بين جميع البيانات الموجودة وتوحيدها وزيارة ٨٤٤ ١ منطقة مشتبه في احتوائها على ألغام في هذه المحافظات.

٨- وتظهر نتائج التقييم الأساسي وجود ما مساحته ٤٠١ ١٦٦ ١٢ متر مربع من المناطق الملغومة التي تم مسحها والتأكد منها موزعة على ٥٤١ موقعاً. ويشمل هذا ١٨١ منطقة متبقية مما حدد في الدراسة الاستقصائية. وإضافة إلى ذلك، ذكر التقييم الأساسي ضرورة مواصلة بحث المهام التي ينبغي الاضطلاع بها: في محافظة تيتي، تطهير حزام ملغوم يمتد على ١١ كلم محدد تحديداً واضحاً قرب كابورا باسا دام؛ و في محافظة مابوتو، تطهير خط لأعمدة الطاقة الكهربائية يمتد من مابوتو سيتي إلى ريسانو غارسيا على الحدود مع جنوب أفريقيا؛ ومسح وتطهير المناطق الملغومة على طول حدود موزامبيق مع زمبابوي.

ما هي الظروف التي تحول دون موزامبيق وتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة بحلول الموعد المحدد؟

٩- فيما يلي الأسباب التي تحول دون موزامبيق والوفاء بالتزاماتها بحلول الموعد المحدد في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩:

(أ) عدم توافر تقدير شامل لحجم مشكلة الألغام الأرضية في موزامبيق حتى ٢٠٠١. وقد كانت موزامبيق أحد أوائل البلدان التي أجرت دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية على نطاق البلد. بيد أن القيود أو أوجه القصور المتصلة بالدراسة الاستقصائية لم تصبح مفهومة على نحو واسع على الصعيد العالمي أو داخل موزامبيق حتى عام ٢٠٠٤ تقريباً. لقد بالغت الدراسة الاستقصائية في تقدير حجم المشكلة وهو ما أنشأ عبء عمل إضافي كبير تمثل في وجوب القيام بزيارة ثانية لأغلب المواقع وإجراء أطوار إضافية من الدراسة الاستقصائية من أجل توضيح أفضل للواقع على الأرض. وقد تكون صعوبة التحديد الدقيق للحالة النهائية ساهمت في فتور بعض المانحين، وهو ما أدى بدوره إلى تباطؤ جهود تنفيذ المادة ٥.

(ب) عندما وُقِّع اتفاق السلام العام في عام ١٩٩٢، كانت موزامبيق أحد أفقر بلدان العالم. وبالرغم مما عرفته موزامبيق من معدل نمو مرتفع ومستمر (٧-١٠ في المائة)، وإعادة تأهيل وتوسيع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية، لا يزال البلد فقيراً نسبياً ولا يزال يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية هائلة. ويعد الحد من الفقر تحدياً أساسياً يواجه الحكومة، الأمر الذي يجعل الإجراءات المتعلقة بالألغام في تنافس مع هذا التحدي الكبير على تمويل الدولة والمانحين.

(ج) موزامبيق إقليم شاسع توزَّع التلوث بالألغام الأرضية فيه بشكل واسع في جميع أنحاء البلد، حيث حددت الدراسة الاستقصائية أن ١٢٣ من أصل ١٢٨ مقاطعة ملوثة. كما شكلت فيضانات عام ٢٠٠٠ انتكاسة إضافية للجهود الإنمائية وللنمو عامة بما أن الكثير من العمل الإنمائي الطري العود الذي أنجز حتى تلك الفترة قد تبخر.

ما هي فترة التمديد المقترحة ومبررات هذا القدر من الوقت؟

١٠- تطلب موزامبيق تمديداً مدته خمس سنوات من آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٤، استناداً إلى ما يلي:

(أ) يمكن بناءً على تقدير واقعي تطهير جميع حقول الألغام المعروفة باستخدام ما متوسطه ٣٦٤ عامل إزالة ألغام يدوي و٤ فرق آلية بكلفة متوسطها ٠٠٠ ٧٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في ظرف خمس سنوات، بما في ذلك العمل المتعلق بضمان الجودة؛

(ب) وفي الوقت ذاته، ستوضع وتنفذ خطط من أجل ما يلي: في محافظة تيتي، تطهير حزام ملغوم يمتد على ١١ كلم محدد تحديداً واضحاً قرب كابورا باسا دام؛ وفي محافظة مابوتو، تطهير خط لأعمدة الكهرباء (٨٠ كلم) يمتد من مابوتو سيتي إلى ريسانو غارسيا على الحدود مع جنوب أفريقيا؛ ومسح وتطهير المناطق الملغومة على طول حدود موزامبيق مع زمبابوي.

ما هي الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد؟

١١- يمكن الافتراض أن الجهود المبذولة في موزامبيق لتسليم الأراضي التي يعرف أو يشتبه في احتوائها على ألغام كان لها أثر اجتماعي - اقتصادي إيجابي على موزامبيق وأهلها. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن إسقاطات عام ٢٠٠١ أشارت إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٥٨٠ شخصاً و٣١٨ مجتمعاً محلياً متضررون من مخاطر المتفجرات في محافظات كابو ديلغادو ونياسا ونامبولا وزامبيزيا، فإنه لم يعد هناك بحلول عام ٢٠٠٧، اعتباراً لإتمام تنفيذ الاتفاقية في هذه المحافظات، أشخاص أو مجتمعات محلية متضررون من هذه المخاطر في هذه المحافظات. ويمكن القول أيضاً إن جميع المآزق المشار إليها في تقرير الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية لعام ٢٠٠١ في هذه المحافظات لم تعد موجودة.

١٢- ومن مجموع عدد المناطق ومجموع المنطقة التي لا يزال ينبغي تسليمها، تعتبر الأغلبية الكبرى ذات أثر حقيقي على حياة من يعيشون في الجوار. ومن ثم ستكون إحدى نتائج إتمام تنفيذ الالتزامات الواردة في المادة ٥ من الاتفاقية خلال فترة التمديد المطلوبة هي تحقيق المزيد من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الإيجابية، وبالتالي الإسهام في تحقيق أهداف موزامبيق المتعلقة بالحد من الفقر والتنمية.

١٣- وإضافة إلى ذلك، بالرغم من أن معدلات الإصابة تراجعت تراجعاً كبيراً منذ الفترة التي تلت النزاع مباشرة، لا يزال الرجال والنساء والأطفال يسقطون ضحايا مخاطر المتفجرات في موزامبيق. ومع أنه لن يكون من الممكن أبداً في أي بلد عرف نزاعاً واسع النطاق ضمان القضاء التام على مخاطر المتفجرات، فإن الوفاء بالالتزامات الواردة في المادة ٥ خلال فترة التمديد سيكفل أن تصبح موزامبيق أقرب ما تكون بشكل معقول من وضع الدولة الخالية من الضحايا الجدد.

ما هي خطة موزامبيق للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد؟

١٤- يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه موزامبيق في الامتثال بالتزاماتها بموجب المادة ٥ في تطهير ٥٤١ منطقة معروف احتواؤها على ألغام إضافة إلى مواقع البنيات التحتية والمهام الحدودية. ولهذا، وضعت موزامبيق الخطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠٠٨-٢٠١٢ التي سيجري تحديثها في الوقت الملائم لتشمل كامل فترة التمديد المطلوبة.

١٥- واعتباراً لنجاح العمل الذي أنجز في الشمال وفي بعض جهات منطقة الجنوب، يبدو أن نهج إزالة الألغام مقاطعة مقاطعة هو النهج/الأسلوب الأمثل لكفالة الانتقال نحو عمليات أكثر فعالية من حيث الكلفة وشفافية وأسهل إدارة في المناطق المتبقية في المحافظات الست. لذلك، حرصاً على الكفاءة وتحقيقاً لوفورات في التكلفة، ستشهد كل مَنْطقةِ عملياتٍ على حدة، تُحدَّد عادة على مستوى مقاطعة أو إقليم، إتمام جميع المهام حسب ترتيبها من حيث الأولوية، قبل أن تكون فرق إزالة الألغام مستعدة للعمل في أماكن أخرى.

١٦- وتتضمن خطة موزامبيق إسقاطات سنوية للتقدم المتوقع إحرازه في تسليم المناطق الملغومة. ويشمل ذلك تفاصيل حسب المقاطعة والإقليم ومستوى الأثر النسبي وما إذا كانت إزالة الألغام آلية/يدوية.

١٧- وسيواصل **المعهد الوطني لإزالة الألغام** تنسيق البرنامج الوطني لإزالة الألغام في موزامبيق، وضمان الجودة ومراقبتها، وإدارة المعلومات. وخلال فترة التمديد، سيعقد المعهد الوطني لإزالة الألغام بانتظام اجتماعات مع جميع أصحاب المصلحة، ويعمل بجد على تعزيز قدرات موظفيه، ويعالج أوجه القصور في إدارة المعلومات، ويضع سياسة عامة وطنية لمعايير تسليم الأراضي عن طريق وسائل عدا المسح التقني أو الإزالة.

ما هي الوسائل المالية والتقنية المتوافرة لموزامبيق للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد؟

١٨- وضعت موزامبيق تقديرات سنوية مفصلة لتكاليف إزالة الألغام/المسح/التكاليف الأخرى المتعلقة بتسليم الأراضي، وتكاليف التنسيق/المقار. ويصل مجموعها إلى ما يقارب ٢٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. ويصل متوسط التكاليف السنوية خلال فترة السنوات الخمس المشمولة بخطة موزامبيق للتنفيذ ٥,٧ ملايين دولار، وتعهدت موزامبيق بتوفير أكثر من ثلث مجموع التكاليف، وهو ما يفضي إلى متوسط سنوي للاحتياجات يتعين تحصيله من المانحين الدوليين يقدر بـ ٣,٦ ملايين دولار في السنة. وبالرغم من الاتجاه التنازلي للتمويل الدولي لتنفيذ موزامبيق للاتفاقية، تجدر الإشارة إلى أن متوسط التمويل السنوي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ تجاوز متوسط الاحتياجات السنوية المتوقعة خلال فترة التمديد. وعلاوة على ذلك، فإن موزامبيق واثقة من أن تقديمها خطة واضحة تفضي إلى إتمام تنفيذ المادة ٥ في فترة زمنية قصيرة نسبياً - بحلول ٢٠١٤، وسيحمل المجتمع الدولي على الاستجابة وفقاً لما يقتضيه الوضع.

١٩- ومن حيث الوسائل التقنية، لموزامبيق تاريخ طويل من الجهود التنفيذية التي اضطلعت بها مؤسسات إزالة ألغام غير ربحية رائدة في العالم. ولا تزال بعض هذه المؤسسات موجودة في موزامبيق وهي ملتزمة بإنجاز العمل اللازم لمساعدة موزامبيق في إتمام التنفيذ، رهناً بالتمويل. ومن ثم فإن الخبرة التنفيذية اللازمة موجودة في عين المكان وقد أدرجت الحاجة إلى اقتناء أي معدات تقنية في تقديرات موزامبيق للتكاليف.

- - - - -